

## اجتماع هزلي لمجلس الأمن.. وإشادة أممية غربية بميليشيات الغوطة!

# الجعفري: لا أحد أحرص من الحكومة السورية على مواطنيها وحمايتهم على أرضها

### الوطن

وقف مندوب سورية الدائم في مجلس الأمن بشار الجعفري بالمركز المحالول مؤظفي الأمم المتحدة ومندوبى الدول الغربية كيل الاتهامات لسورية وروسيا بعدم الالتزام بالقرار ٢٤٠١، مؤكداً أن «لا أحد أحرص من الحكومة السورية على مواطنيها وحمايتهم على كل شبر من الأراضي السورية».

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر القرار ٢٤٠١ بالاجتماع السبت الماضى ويتضمن وفقاً كاملاً لإطلاق النار مدة ٣٠ يوماً، يتم خلالها إدخال المساعدات الإنسانية وإجلاء الحالات المرضية الحرجة، ويستثنى المنظمات الإنسانية والنصرة والتنظيمات المرتبطة بهما.

وعقد المجلس أمس جلسة لتقييم الالتزام بالقرار من خلال تقرير قدمه نائب الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العمليات الإنسانية مارك لوكوك، زعم فيه أن الحكومة السورية لم تلتزم بالقرار.



من مداخلة مندوب سورية الدائم في مجلس الأمن بشار الجعفري بعد اتخاذ القرار الأممي ٢٤٠١ بالإجماع (رويترز - أوشيف)

إلى الوصول إلى عشر مناطق محاصرة في سورية، منها ٤٥ شاحنة إلى دوما في الغوطة الشرقية. وأشار لوكوك إلى أن الأمم المتحدة لم تقم بإيصال أي قافلة، ولم يصلنا إنز أو خطابات تيسير»، نافيةً «مغادرة أي مدنيين للغوطة الشرقية»، معتبراً أن القرار ٢٤٠١ «لم ينفذ»، على حين سار وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جفري فيلتمان على درب لوكوك وتندبما ساء «الاتهاتكات المتواصلة للهدنة في سورية من كل الأطراف»، مشيراً إلى أن «جهود

## موسكو أكدت إعاقة الإرهابيين قرار مجلس الأمن.. ومطالبت دولاً أخرى بتغيير أسلوبهم

# بوتين: القرار ٢٤٠١ يقضي بمحاربة الإرهابيين في الغوطة الشرقية

### وكالات

حملت موسكو التنظيمات الإرهابية في الغوطة الشرقية مسؤولية إعاقة تطبيق الهدنة الإنسانية هناك، وأكدت أن القرار ٢٤٠١ يقضي بمواصلة محاربة هؤلاء. وفي الوقت ذاته انتقدت موسكو مواقف الدول الأخرى مطالبة بأن يغيروا أسلوبهم المعتاد ولا يتصرفوا كما لو أن العالم من حولهم مدين لهم.

وتبنى مجلس الأمن السبت قراراً يقضي بوقف الأعمال العدائية في سورية لا يشمل تنظيمي جبهة النصرة و داعش والإرهابيين والمنظمات الإرهابية المرتبطة بهما. وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس أثناء مؤتمر صحفي مشترك مع مستشار النمسا سيامستيان كورتس، أن «عدداً من القوى المتطرفة المرتبطة على تنظيمات إرهابية مدرجة على القائمة الأممية للإرهاب لا تزال في الغوطة الشرقية وتستهدف أحياء سكنية في دمشق، بما في ذلك السفارة والمتهمة التجارية الروسيين، وأردف قائلاً: «نصر على ذلك إلى ما لا نهاية؟ طبعاً لا».

وشدد بوتين على أن القرار الأممي الأخير ٢٤٠١ يقضي بمواصلة محاربة تلك الجماعات.

بدورها نقلت وكالة «رويترز» عن بوتين أن روسيا تمكنت من إجلاء «مجموعة كبيرة» من المدنيين من منطقة الغوطة الشرقية وأن «الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ساعد في التوصل لعملية الإجلاء» في إشارة إلى عملية إجلاء المرضى إلى العاصمة والتي حصلت منذ الشهر تقريباً.

وأكد الرئيس الروسي أن الإرهابيين يستخدمون الغوطة الشرقية قاعدة لصف المناطق الأخرى.

بدوره، أعلن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن بلاده «تقوم» بتنفيذ القرار الصادر مؤخراً بكل ما يمكن لتوفير الهدنة الإنسانية، وتحريك الأوضاع في الغوطة الشرقية، لكن الاستقراوات المستمرة من جانب الإرهابيين، للأسف، لا تمنح الفرصة بالشكل المناسب لتسوية هذا الوضع».

وحسب وكالة «سبوتنيك»، أضاف بيسكوف للصحفيين: «إن القيادة السورية وروسيا الاتحادية، مستمرة في سعيهما لتوفير الظروف الإنسانية اللازمة»، وإن بلاده «تعمل وستستمر بالعمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالغوطة الشرقية»، معرباً عن أسفه «لتجاهل شركاء روسيا التجاوزات التي يقوم بها الإرهابيون في

عدم مصداقية هذه الادعاءات، مشيراً إلى أن النظام السعودي أعلن عن توزيع مساعدات في الغوطة خلال شباط الجاري وهذا يدحض ادعاءات أن الغوطة محاصرة».

وشدد الجعفري على أن «لا أحد أحرص من الحكومة السورية على مواطنيها وحمايتهم على كل شبر من الأراضي السورية، وفي هذا الإطار فعلت الحكومة السورية كل ما بوسعها لضمان أمن مواطنيها وسعت إلى تأمين ممر إنساني آمن في الغوطة الشرقية تم الإعلان عنه بعد ساعات من إعلان القرار ٢٤٠١ بالتعاون مع حلفائنا الروس، وتأمين مكان إقامتهم مع تقديم الرعاية الغذائية والطبية اللازمة لهم، على حساب الحكومة السورية وليس على حساب الأوتاش، مشدداً على أن «الذي يحدث أن المجموعات الإرهابية وفي مقدمتها «النصرة» وقبيلتهم وفيلق الرحمن عمدت إلى منع الأهالي من الخروج».

وانتقد الجعفري الرسالة التي وجهها «الإرهابي محمد عوض» للمجلس، مشيراً إلى أن علوش أعلن فيها «رفضه خروج المدنيين». وأضاف: إن موضحة جديدة في الأمم المتحدة أن تأتي رسالة من منظمة إرهابية يتم تعميمها كوثيقة رسمية».

ولفت الجعفري إلى «استمرار حملة منظمة برعاية أميركية غربية تروج لاستخدام السلاح الكيميائي في مناطق ينتشر فيها الإرهابيون حصراً، قبل أن يهتّم بالتأكد أن من يتحمل المسؤولية الحقيقية عن وقف الأعمال القتالية هي الدول التي تمكث النفوذ الفعلي على المجموعات الإرهابية».

تجعل الوقفة الإنسانية ٥ ساعات فلنجعلها ٢٠ ساعة»، أما نائبة مندوبة أميركا فانتقدت روسيا قائلة: «إن الاتحاد الروسي لن يعيد بنفسه صياغة الشروط التي تفاوضنا عليها». في المقابل رد الجعفري على هؤلاء وقال في كلمة له الجلسة: «إن ادعاءات معدى التقرير يتم حفضها بشكل مستمر وتؤكد

السورية بعدم تنفيذ القرار ٢٤٠١، مشيداً بإعلان ميليشيات الغوطة الشرقية التزامها المزعوم به. وعلى حين دعا ديلايتز إلى «تأسيس آلة رصد لضمان تنفيذ القرار ٢٤٠١ واحترام الأطراف له» مقرأ بأن طلبه يتجاوز القرار الأممي، قال زميله النين: «إذا استطاعت روسيا أن

مكافحة الإرهاب لن تحل محل مراعاة القانون الدولي الإنساني»، وأشاد بأن «مجموعات المعارضة المسلحة في الغوطة عبرت خطياً عن استعدادها لإخراج «النصرة»». مندوبو فرنسا فرانسوا ديلايتز وبريطانيا جوناثان ناين ونائبة المندوبة الأميركية اتفقوا في بياناتهم خلال الجلسة على اتهام الحكومة

## لا فروف اتهم واشنطن وحلفاءها باستغلال مزاعم ضد سورية

# دمشق تؤكد مجدداً عدم امتلاكها أسلحة كيميائية

### وكالات

وأجاب رد على سؤال عما يثار من إشاعات تنفيها وسائل إعلام غربية، عن علاقة تعاون بين كوريا الشمالية وسورية بقوله: «من الواضح أن هناك علاقة طويلة بين كوريا الشمالية وسورية فيما يتعلق بالتجارة والسياسات والأسلحة الكيميائية ومكوناتها».

تأتي تلك الأنباء بعد أيام قليلة من زعم بيان نقلته الصحة كاداة تخطيط سياسي مناض لسورية. وأدان مبعوث سورية لدى الأمم المتحدة في جنيف، حسام الدين الاحلال مؤتمراً نزع السلاح الذي ترعاه الأمم المتحدة والمتعد في جنيف، وفق وكالة «رويترز»، استخدام الأسلحة الكيميائية ورفض ما وصفها بالمزاعم الكاذبة التي تطلقها بعض الدول ضد سورية.

وأضاف: إن سورية لا يملكها استخدام أسلحة كيميائية لأنها بسيطة لا تملك أي منها. «روسيا وتمت إعادة فتح ملف استخدام الأسلحة الكيميائية بالتوافق مع إطباق الخناق من الجيش العربي السوري على مسلحي غوطة دمشق الشرقية، وذلك بهدف إنقاذ هؤلاء المسلحين».

بدوره، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح، بحسب «رويترز»: «إن سورية تخلصت من مخزونات الأسلحة الكيميائية ووضعتها تحت السيطرة الدولية رغم «المزاعم» بسببها للافروف، الولايات المتحدة وحلفاءها «استغلال مزاعم لا أساس لها من الصحة عن استخدام دمشق لأسلحة سامة كأداة تخطيط سياسي مناض لسورية».

من جانبه، ادعى المبعوث الأميركي في مؤتمر نزع السلاح، روبرت وود، وفق «رويترز»، وفق «رويترز»: «خرقت التزاماتها كضمان لتدمير مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية ومنع حكومة الرئيس السوري بشار الأسد من استخدامها».

وأضاف للصحفيين في جنيف وقت قصير من اللقاء وزير الخارجية الروسي كلمته في المنتدى: «تلقف روسيا في الجانب الخاطيء من التاريخ فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية».

وطلب دولاً أخرى بتغيير أسلوبهم

مجلس الأمن الدولي، القرار ٢٤٠١ الذي يطالب بوقف الأعمال القتالية في عموم أراضي سورية، باستثناء عمليات تستهدف المجموعات الإرهابية هناك، وذلك بحسب بيان للوزارة نقله موقع قناة «روسيا اليوم». وفي كلمة أمام دورة المجلس قال لافروف: «إنه من غير المقبول تقسيم الإرهابيين إلى جيد «أخبار» و«أشرار»، وخصوصاً عندما يتم ذلك وفق أهداف متطرفة أو مصادر التمويل، مشدداً على مواصلة روسيا مكافحة الإرهاب بقوة خالية من المعايير المزدوجة، بما في ذلك مساعدة الجيش العربي السوري للقضاء نهائيًا على التهديد الإرهابي. وأضاف: إن المسلحين في الغوطة الشرقية يعوقون إيصال المساعدات الإنسانية وإجلاء المدنيين ويقصفون دمشق».

## قولاً واحداً

# التصعيد الأميركي الإيراني إلى أوجه

### عبد المتعم علي عيسى

طبع حالة التوتر العالقة الأميركية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية في شباط من العام ١٩٧٩، ثم تصاعدت مع قيام مجموعة من الطلبة الإيرانيين باحتجاز ٥٢ موظفاً في السفارة الأميركية في طهران في العام ١٩٨٠، تلك الحادثة التي أسقطت الرئيس جيمي كارتر في مواجهة خصمه الجمهوري رونالد ريغان، ولم يطل الوقت وبواشنطن لكي تحدد سمت التوجه الإيراني الجديد، وفي السياق اكتشفت أن حالة العداء الإيراني أميركا هي أمر تقرضه طبيعة النظام الجديد وهي خارجة من صلبه لا من أطرافه، لكن على الرغم من ذلك فإن واشنطن لم تسع إلى مواجهة مباشرة مع طهران بل فصلت المواجهات بالوكالة ولذا فإن الأهداف الأميركية في ذلك السياق لم تصل في يوم من الأيام إلى حدود العمل على إسقاط النظام الإيراني كما فعل الرئيس دوايت أيزنهاور عندما قامت CIA في العام ١٩٥٢ بدعم الجنرال زاهدي لإسقاط حكم رئيس الوزراء محمد مصدق، والمؤكد هو أن الإجماع الأميركي عن تكرار السيناريو السابق كان ناجماً عن إدراك حجم واتساع القاعدة الشعبية التي يتمتع بها نظام الثورة في CIA نفسها كانت قد أكدت في أحد تقاريرها أن المظاهرات يومي ١٠ و١١ من العام ١٩٧٨ كانوا يمثلون ١٠ بالمائة من مجموع السكان العام وهي نسبة لم يبلغها أي من الثورتين الفرنسية أو الروسية».

مارست واشنطن إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ سياسة الاحتواء المزودج لطرفيها إلا أنها أبقّت عينها على الداخل الإيراني وإمكان إحداث تحولات فيه، وربما اعتقدت أنه كانت لها اليد الطولى في إيصال الرئيس الإسلامي محمد خاتمي إلى سدة السلطة في طهران العام ١٩٩٧ وهو الحدث الذي قسم المجتمع الإيراني إلى ثنائيتين الإصلاحيين والمحافظين التي لم تزل حاكمة للمشهد السياسي إلى اليوم، وما يلاحظ في تلك المرحلة هو أن واشنطن كانت قد تجاوزت سياسة النأي ببعك عندما حدثت تظاهرات ١٩٩٩ لمصلحة تدعيم نظام خاتمي، وكانت السمة البارزة لتلك المرحلة هي التقاربات بين طهران وواشنطن ما قبل غزو العراق، إلا أن الأخيرة أخطأت في تقدير المكاسب الإيرانية بعد سقوط بغداد وفانض القوة الذي باتت تشعر به طهران وهو ما دفع بوصول المحافظين إلى سدة السلطة جراء شعور عميق يرى أن الداخل يسمح بمكاسب أكبر إذا ما تشدد هذا الأخير في مواجهة الخارج، فكان وصول محمود أحمدي نجاد إلى السلطة في عام ٢٠٠٥.

على الفور اتخذ هذا الأخير قراراً بآب من ذلك العام، باستئناف تخصيب اليورانيوم، لكن وعلى الرغم من استخدام التوتر السياسي والإعلامي الذي خلفه هذا القرار الأخير إلا أن واشنطن لم تذهب إلى معركة كسر عظم مع النظام وعندما حدثت احتجاجات «الثورة الخضراء» في العام ٢٠٠٩ كانت واشنطن نفسها، وبعيداً عن الخطاب الإعلامي، قد أرسلت عبر القناة البريطانية رسالة إلى طهران مفادها أنها لا تراهن على ما يمكن أن يؤدي إليه الحراك الدائر في البلاد، فقد كانت «ثعلبية» باراك أوباما ترى أن التوصل إلى اتفاق مع إيران هو أمر مستحسن له تداعيات خطيرة على الداخل الإيراني وهو يمثل الصلحة الأميركية العليا وفي هذا السياق كان اتفاق فيينا في تموز ٢٠١٥، وكان رهان أوباما هو على حدوث غزو من الداخل الإيراني من شأنه أن يؤدي إلى حالة انقسام متجمعة تدفع بأحد طرفيها إلى التصادم مع النظام والتلاقي مع الخارج المعادي.

هذه السياسة هي التي أثمرت احتجاجات ٢٨ كانون الأول الماضي قبيل أن تكون هناك آثار تذكر لسياسات دونالد ترامب التي جاءت مغايرة تماماً لسلفه، وتلك الأحداث كانت لها أبعاد داخلية مهمة انطلاقاً من أنها اندلعت من أوساط المهتمين بالقراء كما لعبت فيها أحداث فساد دوراً مهماً، ومظاهرة طهران، مثلاً، كانوا مدفوعين بتضررهم من مشروعات سكنية كان متعهدوها قد أعلنوا عن إفلاسهم وضياح حقوقهم.

الغريب هو أن الفكر الأميركي فرنسيس فوكوياما كان قد قدم تحليلاً مدهشاً لم يسبق أن اقترب منه أحد، فقد قال في محاضرة له في دبي ٢٢ شباط الماضي: إن الاحتجاجات كانت بالدرجة الأولى بفعل عوامل المناخ وبفعل النتائج السياسية لظاهرة الاحتباس الحراري، وقد يكون كل ذلك صحيحاً إلا أن ثمة أيادي خارجية كانت تعمل في أكثر من اتجاه وهي ضالعة في تلك الأحداث والمؤكد ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧.

وأفادت وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية، بأن الخبراء في التقرير أكدوا أنهم يحقون في أنشطة كبير مندوبي «مؤسسة كورج التجارية لتطوير التعدين» لدى سورية ريو جين كوريا على قائمة العقوبات الأميركية، مضيفة: «إنه صدر إلى سورية كريات معدنية وكميات الألياف بصرية بقيمة ٥٦ ألف يورو و ٤٨ ألف يورو على التوالي».

وردت الحكومة السورية، بحسب التقرير، على هذه الاتهامات بنفي عمل أي شركات تقنية كورية شمالية في البلاد، مضيفة: إن وجود مواطنيها في سورية يقتصر على مجال الرياضة».

## لليوم الثاني.. ميليشيات الغوطة تستهدف «المر الأمن» وتمنع المدنيين من الخروج

# حوش الضواهرة «صديق».. وطريق حرسنا دوما بقبضة الجيش

### الوطن - وكالات

يسيطر الجيش العربي السوري أمس، سيطرته الكاملة على بلدة حوش الضواهرة، في غوطة دمشق الشرقية، بعد كسره للخطوط الدفاعية لتنظيم «جبهة النصرة» وحدات المشاة الخاصة وجنات سيطرة وحدات منه على الطريق الواصل من حرسنا إلى دوما في غط الغوطة.

في الأثناء، وصلت الميليشيات المسلحة لليوم الثاني للهدنة الإنسانية اليومية منع المدنيين من المرور عبر المر الأمن الذي تم إعلانه لإجلائهم واستهدفتهم مجدداً بالذخائر.

وذكرت مصادر أهلية لـ«الوطن»، أن دفاعات «النصرة» والميليشيات المتحالفة معها في القطاع الشرقي للغوطة الشرقية، انهيارت أمس، في سيطرته مشابه لعام ٢٠١٦، عندما سيطر الجيش على بلدات مديعا والميدعاني وحوش الفارة وحوش نصري وتل كربي وتل الصوان.

الضواهرة المحصنة بالسواتر والخنادق والأبنية الطبقية تقع غرب ترعة الهادي التي يشيدها المسلحون من مزارع الريحان شمالاً، وصولاً إلى حزرما جنوباً بطول ٧ كم، والتي راهن المسلحون على اجتياز



دبابة تابعة للجيش السوري في المنطقة الواقعة بين مدينتي دوما وحرسنا أمس (أ.ف.ب)

في غضون ذلك، تمكنت وحدات من الجيش من بسط سيطرتها على الطريق الواصل من مدينة حرسنا إلى مدينة دوما في عمق الغوطة، بالتوافق مع سيطرتها على حي العجسي بشكل كامل وحرارة البعلة مع البساتين من محور البيروني وصولاً إلى مسجد النبي محمد، حسب ما ذكرت مصادر أهلية لـ«الوطن».

من جانبه، واصل الطيران الحربي دك مواقع «النصرة» في غوطة دمشق، في كل من مناطق حرسنا والشفوقية وعربين وأوتابا وحرزة ومسرابا وزمكا وبيت سوا، على حين استهدف بشكل مكثف مواقع وتحصينات التنظيم في بلدة الشبانية، إذ تجاوز عدد الضربات ٢٠ ضربة جوية، بحسب المصادر.

في المقابل، استهدفت «النصرة» والميليشيات المسلحة المتحالفة معها لليوم الثاني على التوالي المر الأمن المحدد في مخيم الوافدين لمرود المدنيين الراغبين في الخروج من الغوطة بالذخائر، بغية منعهم الخروج والاستمرار في الاحتجازهم.

وذكرت وكالة «سنا»، لأخبار، أن ٦ ذخائف هاون وصاروخية أطلقتها الإرهابيون سقطت على المر.

ولفتت إلى أنه لليوم الثاني على التوالي لم يخرج أي مدني من الغوطة بسبب

الدفاعية للمسلحين وتدمير اتفاقيهم، ما سهل عملية السيطرة على البلدة، على حين ما تزال وحدات من الجيش، تخوض معارك عنيفة مع مسلحي «النصرة»، متقدمة مواقعهم في بلدة الشفقونية جنوب دوما.

«النصرة» والميليشيات المتحالفة معها، بعد تقدم وحدات الجيش من مواقعها جنوب كتيبة الإشارة باتجاه مزارع الحوش، وتمكنها من كسر الخطوط

من جانبها، نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن مصادر ميدانية، تأكيداً أمس، أن وحدات من الجيش، سيطرت على كامل منطقة حوش الضواهرة، إثر مواجهات مع مسلحي

الجيش العربي السوري لها، وبحسب المصادر، فإنه وبعد تهديد مكثف من الوسائل النارية للجيش، تقدمت عرباته الجسرية ونصبت ممراتها على التربة المائية لتلحق بها الدبابات والمجنزرات مسقطة جميع مصاصر النيران المعادية، لتتقدم وحدات المشاة الخاصة وجنات «قلعة» المسلحين المزعومة، ليتلحق بعد ساعات قليلة فقط التيترا -اللاسلي الخاص بالجيش العربي السوري- بصوت أحد القادة الميدانيين من داخل البلدة (حوش الضواهرة) صديق أكرم حوش الضواهرة صديق».

قوة الصدمة والغزارة النارية واستبسال وحدات الاقتحام، بحسب المصادر، أجبرت المسلحين، على الانكفاء إلى المزارع المحيطة ببلدة حوش الضواهرة، وتقهقروا بعدها إلى بلدة الشفقونية والمزارع الجنوبية الشرقية للبلدة، لبتتمكّن الجيش من السيطرة على ٥,٣ كم مربعة كمحصلة نهائية لعملية المحسودة، وبسيطرة الجيش على «حوش الضواهرة»، يكون قد كسر أقوى دفاعات «النصرة» بقطاع شرق الغوطة، ليتخذ من البلدة منطلقاً للعمليات القادمة باتجاه الشفقونية وكتيبة الدفاع الجوي والفوج ٢٧٤ ومنها إلى عمق الغوطة».